قاسوه على مذهبهم في مالا فعل زيد لانه اسم عندهم في الاصل انتهى وقال ابن مالك في شرح الكافية ان بعض الكوفيين نقل ذلك سماعا من العرب لا تجوزا من عند نفسه انتهى وظاهر كلام المصنف ان الكوفي جوز ذلك من عند نفسه ويؤيد ذلك قوله في الجامع وما احسن لحن قوله واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة قاله ردية هذا بيت من مشطور الرجز وقبله عددت قومي كعديد الطيس والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اي عدد التراب والطيس هنا الكثير من الرمل او الماء وغيرهما وتدتر اد فيه اللام فيقال لطيسل والشاهد فيه ظاهر

قوله واما نحو اترونني فالصحيح ان المحذوف نون الرفع جواب عما يقال ان ما قاله المصنف من ان يا المتكلم ان نصبا فعل وجب تلو نون الوقاية اطلاق في موضع التقييد الا ان يقال ان قوله وجب اي في اكثر الاحوال كما ذكرنا وكلام المصنف يوهم ان الجواب انما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها اولا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل لياء المتكلم بدون نون الوقاية ولا حاجة الى القول بانه لا حاجة في مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع جزء من الفعل فكسرها ككسر ليشامل قوله فالصحيح ان المحذوف نون الرفع يصح بان نون الوقاية تلزم مع الافعال الخمسة وانه لا يخفى عنها نون الرفع وانه اذا وجد شيء من الافعال الخمسة فيه نون واحدة حمل على انه حذف منه نون الرفع وبقي فيه نون الوقاية واظن من عبارة المصنف في ذلك قولا لم اره في السوال قلت المحذوف عند المصنف يعني الناظم نون الرفع لا نون الوقاية فلا يرد على طلاقه انتهى وقوله انه يلزم في الافعال الخمسة على ما تقرر ما ورد هذا السوال ولا احتياج الى هذا الجواب فتامله واذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع جاز الاتيان مع الفك والادغام والحذف وقرئ قوله تعالى اتحاجوني على الثلاثة واختلف في المحذوف حينئذ فذهب سيبويه ورجحه ابن مالك والمصنف في التوضيح والجامع انه نون الرفع لان نون الرفع عهد حذفه للجازم والناصب ولتوالي الامثال

في

في نحو لتبلون ولغير ذلك في نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نابت عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فحذف النون ليلا يكون الفرع اصلا من حذف لم يأت منه اصله وقيل المحذوف نون الوقاية وجرم به المصنف في شذوره واسقطه من شرحه وبه مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين واستدلوا بامور منها ان نون الوقاية حصل بها التكرار فلا استثقال فكانت اولى بالحذف ومنها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى ومنها ان نون الوقاية دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه ومنها ان نون الوقاية انما جيء بها لتقي الفعل من الكسر وقد امكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها اولى فان قلت لم جاز على هذا قيام نون الرفع مقام نون الوقاية دون الضمير ونون التوكيد قلت قال الرضي وتلزم اي نون الوقاية من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون وتفعلين فتلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربني او نون التاكيد او لا وقوله

هل تبلغني دارها شدنية ... لعنت مجروم الشراب لصرم

الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون الضمير ونون التوكيد وان كان اجتماع المثلين زال بالكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما لا معنى له بخلاف نون الضمير ونون التوكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان التقى جا منها لا من نون الاعراب واما على قول سيبويه وبعض ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فاعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التوكيد بخلاف نون الوقاية لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جا حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال

Copyright Princeton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)